مأساة بوتفليقة... الأقرب إلى مأساة الجزائر

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لم يكن عبدالعزيز بوتفليقة شخصيّة سياسية جزائريّة عاديّة. بل هو، بعد هواري بومدين مؤسس النظام الأمني – العسكري القائم منذ خريف العام 1965، ثاني أهمّ شخصيّة في تاريخ الجزائر الحديث منذ استقلالها في العام 1962. يكفي أن مرضه في العام 2013 وتحوّله إلى رئيس مقعد لا يستطيع حتّى الكلام، كشف عمق الأزمة التي يمرّ فيها النظام الجزائري... بل الجزائر نفسها.

أمضى بوتفليقة عشرين عاما رئيسا للجمهوريّة في بلد ما زال يبحث منذ الاستقلال عن أدوار تتجاوز حدوده من أجل التغطيّة على أزماته الداخلية التي لن يستطيع الخروج منها يوما في غياب تغيير جذري في تركيبة النظام. لن يستطيع ذلك نظرا إلى أن النظام الذي أسّسه هواري بومدين كان، ولا يزال، نظاما غير قابل للحياة على الرغم من أن بوتفليقة نجح في مرحلة معيّنة، من موقع وزير الخارجيّة، في تلميع صورته في العالم. كان بوتفليقة طوال سنوات الوجه المضيء للجزائر، على الرغم من كلّ الأدوار السلبيّة التي لعبها، خصوصا في ما يخصّ قضيّة الصحراء المغربيّة، وهي قضيّة مفتعلة تعكس في جانب منها أزمة النظام البومديني الذي لا يزال قائما إلى اليوم. قد يكون ذلك عائدا إلى العقدة التي تملّكت بوتفليقة نظرا إلى أنّه ولد في المغرب وليس في مكان آخر.

توفّي بوتفليقة، الذي أبصر النور في مدينة وجدة المغربية القريبة من الحدود الجزائرية ومن مدينة تلمسان التي أتت منها عائلته، عن 84 عاما. عرف بوتفليقة حلو الحياة ومرّها، بما في ذلك النفي والملاحقة القضائيّة. أمضى سنوات عدّة بين جنيف وباريس وأبوظبي بعد رفع قضايا قانونية ضدّه وصدور أحكام في حقّه في عهد الشاذلي بن جديد الذي امتد من 1979 إلى 1992.

عاش بوتفليقة حياة سياسيّة طويلة في ظلّ هواري بومدين الذي جعل منه وزير خارجيته. في الواقع من عيّن بوتفليقة وزيرا للخارجية في العام 1963، كان أحمد بن بلّة، أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال. كانت إقالة بن بلة لبوتفليقة بين الأسباب المعلنة للانقلاب الذي نفّذه بومدين في تشرين الثاني – نوفمبر 1965 ليصبح رئيسا ومهيمنا على كلّ مفاصل السلطة في الجزائر، عبر المؤسّسة العسكريّة وأجهزتها الأمنيّة... والدولارات التي مصدرها النفط والغاز. استخدمت هذه الدولارات في خدمة الدبلوماسيّة الجزائرية والترويج لشعارات من النوع المضحك المبكي عن التحرّر من الاستعمار وحقّ تقرير المصير للشعوب. حدث ذلك كلّه في وقت، كانت الجزائر تعيش في ظلّ نظام ستاليني (نسبة إلى ستالين) والانتقال من فشل إلى آخر في كلّ مجال من المجالات، بدءا بالزراعة والصناعة وانتهاء بالتعليم والتعريب.

> **أمران لم يتغيّرا في عهد بوتفليقة هما الفشل المستمرّ في بناء قاعدة اقتصادية قويّة مستقلّة عن النفط والغاز، والتمسّك بوهم القوّة الإقليميّة**

لم يكتشف بوتفليقة الذي عاش في عالم خاص به، عالم وزارة الخارجيّة والدور الجزائري في المنطقة والعالم، طبيعة النظام الجزائري إلّا بعد فوات الأوان. كان يعتبر نفسه بعد وفاة بومدين في أواخر العام 1978، الخليفة الشرعي للرئيس الراحل. فوجئ بأنّ الجيش وأجهزته هو من يقرّر من سيكون الرئيس المقبل. اختار الجيش الشاذلي بن جديد ليخلف بومدين بصفة كونه الأقدم في حمل رتبة عقيد بين الضباط.

كان على بوتفليقة الانتظار سنوات طويلة قبل إعادة الاعتبار إليه. رفض في البداية شروط المؤسسة العسكريّة التي عرضت عليه الرئاسة في العام 1995. لم يكن بعد مستعدا لصفقة مع العسكر والأجهزة الأمنيّة، لكنّه عاد وغيّر رأيه في أواخر العام 1998 كي ينتخب رئيسا في نيسان – أبريل 1999 خلفا لليمين زروال الذي فضّل الاستقالة على البقاء رئيسا.

أمضى بوتفليقة عشرين عاما رئيسا. من أهمّ الإيجابيات التي تميّز بها عهده الطويل تحقيق المصالحة الوطنيّة وذلك بعد عشر سنوات من الحروب الداخليّة التي بدأت في تشرين الأوّل – أكتوبر العام 1988 لدى انتفاض الجزائريين على حكم الشاذلي بن جديد. أخذت الأحداث بعدا آخر أكثر خطورة بعد الانقلاب العسكري الذي أزاح بن جديد عن الرئاسة مطلع العام 1992 إثر تجاوبه مع فوز الإسلاميين في الانتخابات العامة.

تكمن مأساة عهد بوتفليقة، وهي مأساة جزائرية بامتياز، في أنّه بقي رئيسا طوال ست سنوات، بين 2013 و2019 على الرغم من عجزه عن ممارسة مهمّاته إثر اصابته بجلطة في الدماغ. وجد من يشغل موقع الرئيس مكانه. في الواقع وجدت مجموعة، على رأسها شقيقه سعيد، تمارس دور رئيس الجمهوريّة بغطاء وفّره الجيش ممثلا بالراحل أحمد قايد صالح. عندما وجد الجيش أن ورقة بوتفليقة لم تعد صالحة، أجبره على الاستقالة في نيسان – أبريل 2019 ومنعه من الترشّح لولاية خامسة مستوعبا بذلك الغضب الشعبي. أتت المؤسسة العسكرية برئيس مطيع هو عبدالمجيد تبّون لا يمتلك أيّ شرعيّة من أيّ نوع ليكون واجهة جديدة لها.

لعب الجنرال المتقاعد العربي بلخير في العام 1998 دورا كبيرا في إيجاد تسوية بين بوتفليقة والمؤسسة العسكرية مهدت لانتخاب الأوّل رئيسا في 1999 بعد استبعاد مسبق لمنافسيه. كان في مقدّم هؤلاء أحمد طالب الإبراهيمي وحسين آيت أحمد ومولود حمروش. ما ساعد بوتفليقة في السنوات الأولى من عهده ارتفاع سعر برميل النفط. مكن ذلك الجزائر من تسديد ديونها وبناء احتياطي من العملة الصعبة. لكن أمرين لم يتغيّرا هما الفشل المستمرّ في بناء قاعدة اقتصادية قويّة مستقلّة عن النفط والغاز من جهة والتمسّك بوهم القوّة الإقليميّة من جهة أخرى.

هذان الأمران اللذان لم يتغيّرا، إلى الآن، يمثلان ما تؤمن به المؤسسة العسكرية الحاكمة في الجزائر التي استفادت من عبدالعزيز بوتفليقة كي تعيد تأهيل نفسها. قبض بوتفليقة ثمن الغطاء الذي وفّره للمؤسسة العسكرية التي كانت في حاجة ماسة إليه في مرحلة معيّنة، لكنه سقط في امتحان الانسحاب من السلطة عندما تحوّل إلى رجل عاجز. انتهى نهاية لا يستحقها بعدما صار أسيرا لمحيطين به، بل رهينة لديهم. على رأس هؤلاء شقيقه سعيد، وكان بين الذين اعتقدوا أن عبدالعزيز بوتفليقة شخص لا يمكن الاستغناء عنه حتّى لو كان مقعدا.

لم يدركوا أن مأساة هذا الرجل أقرب ما تكون إلى مأساة الجزائر التي يرفض النظام فيها الاعتراف بأنّه في أزمة عميقة لا يخرجه منها الهرب إلى خارج الحدود الجزائرية.

مقاطعة الانتخابات في العراق سياسة انتهازية

سمير عادل
كاتب عراقي

المقاطعة سياسة انتهازية بامتياز، فهي تعني الضغط على القوى الفاسدة والمجرمة لانتزاع أو تحسين السهم أو الحصة في العملية السياسية للجهة التي تقاطع، فالمقاطعة هنا ليست أكثر من إبداء الرغبة بالمشاركة بالعملية السياسية شرط توفر مكانة مناسبة في صفوف الفاسدين واللصوص والحرامية.

الجميع يعرف أنّ أساس الفقر والعوز وغياب الخدمات وانعدام الأمان وانفلات الميليشيات وجرائمها على طول جغرافية العراق وعرضها متأتّ من العملية السياسية على ما يقارب من العقدين من الزمن. فالأحزاب والقوى والشخصيات بمن فيها نوري المالكي وهادي العامري الذين جاؤوا ونُصّبوا على رقاب الجماهير بفضل الغزو الأميركي، كانوا يصفقون بحماسة لجرائم الاحتلال، بينما اليوم يزايدون على إنهاء الوجود الأميركي، وارتهنوا كل مقدرات العراق وثرواته ومصير جماهيره إلى الجمهورية الإسلامية في ايران، وحولوا مساحة واسعة من العراق إلى حديقة خلفية لجمهورية خامنئي صاحب المقولة الشهيرة التي عبّر عنها عبر قادة فيلق القدس إلى "مكونات" البيت الشيعي "وحدة الطائفة فوق الوطن"، في حين حولوا القسم الآخر إلى مرتع للقواعد الأميركية، وها هم اليوم ترتفع عقيرتهم وتتعالى صرخاتهم، بأن صفقات مصطفى الكاظمي مع السعودية والإمارات هي استعمار جديد.

هؤلاء المتورطون بأشكال مختلفة بدماء جماهير العراق ونهب ثرواته هم من يريدون إدامة العملية السياسية بالرغم من كل ما آلت إليه أوضاع العراق.

يقول ألبرت أينشتاين صاحب النظرية النسبية، إن من يعتقد أنّه سيحصل على نتائج إيجابية من تجربة فشلت عدة مرات، فهذا يعني الجنون بعينه، ولكنه لم يحالفه الحظ كي يختبر تجربة العملية السياسية في العراق ليضيف إليه؛ إنه الأحمق وحده من يعتقد بعد ما يقارب من عقدين من الزمن وإجراء عدة انتخابات، بأنّ السماء في العراق ستمطر المن والسلوى، وسيهبط علينا من كوكب المريخ صف جديد من الأحزاب ومن القوى غير الإسلامية وغير القومية عبر العملية السياسية لتنقل العراق إلى بر الحرية والمساواة والأمان.

علينا أنْ نؤكد بأنّه لا تحسّن في الظروف المعيشية للجماهير دون إنهاء العملية السياسية، فلا حل لإنهاء الميليشيات أو كما يسميها الكاظمي بالسلاح المنفلت دون إنهاء العملية السياسية، لا طريق لتوفير الخدمات دون إنهاء العملية السياسية، لا حديث عن المساواة والحرية في ظل هذه القوى الفاسدة، ودون ترحيلها إلى الكهوف التي قدمت منها.

إنّ "أفضل" النتائج التي حصلت عليها جماهير العراق عبر انتفاضة أكتوبر هي حكومة الكاظمي، وهي من صورت بشكل كاذب وخادع للجماهير المنتفضة أنها جاءت تلبية لتضحيات الانتفاضة، هذه الحكومة المنبثقة من العملية السياسية شرعت الورقة البيضاء، وأقامت هدنة مع الميليشيات على حساب أمن وسلامة الجماهير بعد أن صدعت رؤوسنا بأنّها منفلتة، وقد غضت الطرف عن كل جرائمها، وبات الكاظمي يهادنها ويتملق لها، إنّه يساوم على دماء المنتفضين، وباع كلمات معسولة لم تنطلِ حتى على الذين لا يعرفون الوضع العراقي. تلك الحكومة التي جاءت بدعم مقتدى الصدر الذي لا ينازعه أحد بالفساد وبرعاية ميليشياته المنفلتة، ويتبجح على الجميع دون أي خجل أو حياء ويزايد على الفاسدين والمجرمين بأنه يريد الإصلاح. والإصلاح في نظره تنحية القوى المنافسة له من المالكي والعامري والحكيم كي يتربع على كرسي الفساد لوحده، وكأننا نسينا ما فعله أصحاب القبعات الزرق بالمتظاهرين في انتفاضة أكتوبر في ساحات الانتفاضة في الناصرية وبغداد وكربلاء والنجف، أو وزراؤه في ميادين الخدمات مثل الصحة والكهرباء وغيرها التي فاحت رائحة فسادهم أكثر من رائحة الجيفة والمستنقعات الزبالة التي تزين بغداد. إنّ الصدر هو من أعلن مقاطعة الانتخابات ليجسد معنى "المقاطعة" التي نتحدث عنها، عندما وجد أنّ حظوظه ستقل في هذه الانتخابات، وحين وجد أنّه لا مفر بأن لا أحد يسمع دعواته، تراجع عن موقفه بالمقاطعة، كي يحافظ على الأقل على حصته في هذه الانتخابات.

> **أقصر الطرق للتغيير في العراق هو برفع الشرعية عن العملية السياسية عبر إفشال الانتخابات وتحويل غضب وسخط الجماهير إلى حركة عظيمة تكنس الانتهازيين والطائفيين والميليشيات من المجتمع**

وأخيرا فإننا عندما نقول لا أمن ولا أمان، لا حرية ولا مساواة، لا أمل بالتغيير دون إنهاء العملية السياسية، والسبب هو أنّ الانتخابات القادمة ليست إلا تعميقاً للأزمة السياسية، وحلقة أخرى لإدارة تلك الأزمة بدلاً من حلها على حساب أمن وسلامة ورفاه جماهير العراق، فكل الذين يقودون اليوم القوائم الانتخابية مثل العامري والمالكي والحكيم والصدر والخزعلي والفياض والحلبوسي والخنجر... الخ يجب أن يكون مكانهم في المحاكم العلنية، بتهم جرائم الفساد والنهب وقيادة ميليشيات لتقتل بدم بارد وتنظم حملات التطهير الطائفي وانتهاكات حقوق الإنسان. إن آليات العملية السياسية التي أرسيت على أسس المحاصصة القومية والطائفية، وتقوم على دعامتي الجمهورية الإسلامية والماكنة العسكرية الأميركية هي من تؤهل هؤلاء المتهمين لترشيح أنفسهم إلى الانتخابات بدل من القصاص العادل بحقهم.

وعليه فإنّ أقصر الطرق هو برفع الشرعية عن العملية السياسية عبر إفشال الانتخابات وتحويل غضب وسخط الجماهير إلى حركة عظيمة تكنس هؤلاء من المجتمع، إنّ قدر الجماهير ليس البرلمان، إنه صورة مخادعة وضعتها الماكنة العسكرية الأميركية عبر الاحتلال وصورتها الأقلام المأجورة لتضعها كطوق أسر على رقاب الجماهير، لذا فنحن نرى أنّ السلطة المنبثقة من الجماهير مباشرة عبر تأسيس أشكال تنظيمية مختلفة مثل لجان أو مجالس المحلات والمعامل والدوائر الحكومية والجامعات، واختيار ممثليها لتأسيس هيئة سياسية تحكم العراق وتنفذ برنامج الأمن والحرية والمساواة، والذي لا يحتاج إلى المليارات من الدنانير المسروقة من جيوبنا للدعاية الانتخابية، ولا انتظارا لأربع سنوات كي يسنوا خلالها القوانين المعادية لنا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk